سوسن زهر، محامية حقوق إنسان، "لماذا لا يتحدثون عن الإبادة الجماعية في الحُرُم الجامعية؟ " 16/10/2025

مقدّمة

مرحبًا بالجميع، وأهلًا وسهلًا بكنّ في "عيون على غزة"، التجمع اليومي لنا الذي يجمع بين الاحتجاج والتعلّم. هكذا أفتتح اللقاءات، على الأقل تلك التي أيسّرها أنا، منذ أربعة أشهر حتى الآن. والآن، بعد أن وقع ما وقع، حتى لو لم يكن واضحًا تمامًا ما الذي وقع وكيف وإلى متى، فكّرنا معكنّ ومعكم في مسألة إذا وكيف نواصل. ويبدو لي أنّ هناك شبه إجماع على أنه لا يمكن إنزال العيون عن غزة. ونحن فعلًا نواصل مشروع التوثيق، والتفكير، والتقصّي، والمقاومة الذي أخذناه على عاتقنا جميعًا هنا. سأقول عن ذلك بضع كلمات إضافية في الختام، لكن في هذه الأثناء سجّلوا في مفكّراتكم: كل يوم اثنين وخميس، في الساعة الثانية، على الرابط المعتاد، سنواصل التواجد هنا وعيوننا على غزة.

الأسبوع القادم ستبدأ السنة الدراسية في الجامعات في البلاد – وفي بعضها سيكون ذلك بعد أسبوع. ومنذ عامين تُظلّل الحُرُم الجامعية غيمة ثقيلة من الصمت ومن إسكات الأصوات. وقد تحدثنا عن ذلك قليلًا هنا. ولكي نواصل فهم هذا السياق، دعونا اليوم المحامية سوسن زهر، المتخصصة في حقوق الإنسان وفي القانون الدولي، ذات سجلّ طويل في العمل والكتابة. وهي أيضًا تُشرف على **العيادة الحقوقية** في جامعة تل أبيب. لسوسن معرفة عميقة بالجامعات في إسرائيل، أيضًا لأنها منذ أكتوبر 2023 مثّلت عددًا كبيرًا من الطلاب الذين أُسكتوا وأُحيلوا لإجراءات تأديبية. سوسن ستتحدث معنا عن سبب وجود صمت، ولماذا تصمت الجامعات في مواجهة **الإبادة الجماعية**. وكالعادة ستتحدث ثماني دقائق، وبعد ذلك سنفتح المجال للأسئلة في الدردشة. شكرًا جزيلًا لكِ سوسن على انضمامك اليوم.

المحاضرة

شكرًا أيلت وعيدو، ومرحبًا بالجميع. سأختصر في الترحيب كي أستغل الدقائق الثماني وأركّز على المضمون. أعتقد أنّ الموضوع الذي اخترت الحديث عنه—لماذا لا يتحدّثون عن **الإبادة الجماعية** في الحُرُم الجامعية الإسرائيلية—يمزج بين صمت المؤسسات الأكاديمية ومنظومة التعليم عمومًا، وهو صمت مقصود، امتناع مقصود عن الحديث عن إبادة جماعية، وبين الاضطهاد السياسي الذي طُبّق ضد عدد كبير من الطلاب العرب، وأيضًا الطلاب اليهود، أي جميع الطلاب الذين أرادوا توجيه نقد إلى سياسة الحكومة وإلى حرب **الإبادة الجماعية على غزة**.

بعض الحالات التي مثّلت فيها طلابًا منذ السابع من أكتوبر تمحورت حول منشورات تضمنت نقدًا للحرب، أو تضامنًا مع أبرياء من غزة، أو أمورًا أخرى. لكن قسمًا منها تعلّق بمجرد استخدام كلمة **إبادة جماعية** في منشورات شخصية، وفي حالات قليلة أيضًا من قبل محاضرين—مما أدى إلى ملاحقتهم لمجرد استخدام المصطلح. وقد أدّى هذا إلى محاكمات تأديبية بتهمة "المساس بالمشاعر" أو "المساس بالكرامة" أو "سلوك غير لائق بمنتمٍ لمؤسسة أكاديمية"—وليس بتهمة دعم الإرهاب لأنها تهمة جنائية. ونعرف جميعًا كيف نشأت هرمية تمنح الأفضلية لـ"مشاعر اليمين أو مشاعر اليهود"—أي مشاعر المشتكين—على حساب مشاعر العرب والنقد الموجّه.

وفي المقابل، إضافة إلى الملاحقة، كان هناك أيضًا **صمت مقصود** في مؤسسات التعليم العالي. باستثناء مكان واحد—**مركز مينيرفا** في الجامعة العبرية—الذي عقد في ديسمبر 2024 **ندوة** بعنوان "غزة والقانون الدولي". لم تُذكر "الإبادة الجماعية" بكلمة واحدة. كانت هناك محاولة لتفتيت عناصر **الإبادة الجماعية** إلى أجزاء منفصلة: التجويع كجريمة ضد الإنسانية، تدمير البنى الطبية كجريمة ضد الإنسانية، القتل، تدمير البنى المدنية... لكن دون تسمية الجريمة الكاملة: **الإبادة الجماعية**. ولا ندوة أخرى ناقشت الموضوع. لا في كليات الحقوق ولا في الندوات الأكاديمية.

ونتذكر أيضًا المسار التأديبي والاعتقال ضد البروفيسور نديرة شلهوب-كڤوركيان، الذي بدأ بعد توقيعها على عريضة تقول إن **إبادة جماعية** جارية هنا وأنها تعارضها. كان ذلك في نوفمبر 2023. ونعرف ما تلا ذلك من إجراءات ضدها. نحن بحاجة لفهم صعوبة الطرف المُنكِر—ذلك الذي لا يريد الاعتراف، لأنه يعلم أن تهمة **الإبادة الجماعية** هي أخطر تهمة بعد الهولوكوست ضد اليهود، خاصة بعد اعتماد اتفاقية منع الإبادة الجماعية لعام 1950. فهي اتهام مباشر بممارسة جريمة كانوا هم ضحاياها تاريخيًا.

والفرق بين الجرائم كـجرائم حرب أو كجرائم ضد الإنسانية وبين **الإبادة الجماعية** هو عنصر **النية الخاصة**: أي إثبات وجود نية لتدمير الفلسطينيين كجماعة، أو جزء منها، أو حرمانهم من ظروف حياة قابلة للعيش. وإذا وُجدت النية الخاصة، فلا يمكن بعد ذلك الادعاء بأن ما يجري "دفاع عن النفس".

نحن اليوم بعد وقف إطلاق النار، لكنّي أرى أنّ الحديث عن **الإبادة الجماعية**—وعن عناصرها، وخاصة عنصر النية الخاصة—أهم من قبل. لأن تجاهل هذه الجريمة هو تجاهل لقرارات أعلى الهيئات القضائية الدولية. لا ننسى أنّ هناك **أوامر اعتقال** ضد نتنياهو بتهمة الإبادة الجماعية أو بعض عناصرها، بما في ذلك التجويع. وهناك **لجنة التحقيق الأممية** في أغسطس 2025 التي قررت أنّ العناصر القانونية لجريمة الإبادة الجماعية قد ثبت تحققها وتنفيذها من قبل إسرائيل. ومنظمات حقوقية دولية مثل "هيومن رايتس ووتش" و"أمنيستي" قالت منذ نوفمبر وديسمبر 2024 إن **إبادة جماعية** تحدث وفق القانون الدولي، وانضم إليها أيضًا منظمات إسرائيلية مثل بتسيلم وأطباء لحقوق الإنسان.

لذلك، فموقفي هو أنّ مواصلة الحديث عن **الإبادة الجماعية** رغم الثمن واجب، لأنه بدون **المحاسبة**، وبدون طلب محاكمة الفاعلين، لن يكون ممكنًا تحقيق وقف دائم لإطلاق النار ولا السلام لاحقًا—بما يشمل احترام الضحايا الأبرياء من الجانبين، وإن كان غالبيتهم الساحقة من الجانب الفلسطيني.